

## القرار 2660 (2022)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9191، المعقودة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

إن مجلس الأمن،

إنه يؤكد من جديد جميع القرارات والبيانات الرئاسية السابقة المتعلقة بالحالة في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، وإذ يشدد على أهمية الامتثال والتنفيذ الكاملين لهذه القرارات والبيانات الرئاسية،

وإنه يؤكد من جديد التزامه الشديد بسيادة السودان وجنوب السودان واستقلالهما ووحدتهما وسلامتهما الإقليمية،

وإنه يعترف بأن الحالة الراهنة في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان تشكل خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين،

1 - يقرر أن يمدد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على النحو الوارد بيانه في الفقرة 2 من القرار 1990 (2011)، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقرر كذلك أن يمدد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 المهام المنوطة بالقوة الوارد بيانها في الفقرة 3 من القرار 1990 (2011)، ويقرر كذلك أن تواصل القوة تنفيذ تلك الولاية والمهام وفقاً للقرارين 2630 (2022) و 2609 (2021)؛

2 - يقرر أن يمدد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 تعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة الذي يرد في القرار 2024 (2011) والفقرة 1 من القرار 2075 (2012) وينص على أن تقدم القوة الدعم إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ويقرر كذلك أن تواصل القوة ويواصل الأمين العام تنفيذ تلك الولاية والمهام وفقاً للقرارين 2630 (2022) و 2609 (2021)؛

3 - يبقى على القوامين الأقصىين المأذونين للقوات والشرطة على النحو المبين في الفقرتين 4 و 5 من القرار 2609 (2021) ويعرب عن اعتزامه أن يبقى قيد نظره التوصيات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة 17 أيلول/سبتمبر 2021 (S/2021/805)؛



4 - **يحث** حكومتي السودان وجنوب السودان على تقديم الدعم الكامل للقوة الأمنية المؤقتة في تنفيذ ولايتها ونشر أفرادها، بما في ذلك تيسير سلاسة اشتغال جميع قواعد القوة الأمنية المؤقتة ومواقع أفرقة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، طبقاً لمسؤوليتهما الأساسية كدولتين مضيفتين ولاتفاقي مركز القوات، ويكرر كذلك تأكيد أن تكون منطقة أبيي خالية من كل القوات، وكذلك من العناصر المسلحة التابعة للقبايل، ما خلا القوة الأمنية المؤقتة ودائرة شرطة أبيي عند إنشائها تدريجياً، ويحث حكومتي السودان وجنوب السودان والقبايل على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة في هذا الصدد؛

5 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع مجلس الأمن على التقدم المُحرز في تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة على النحو المبين في الفقرة 34 من القرار 2609 (2021)، وكذلك التقدم المُحرز في المسائل المبيّنة في الفقرة 5 من القرار 2630 (2022)، بواسطة تقريرين خطيين موحّدين يقدّمان في 1 أيار/مايو 2023 و 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛

6 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.